

الجزء الثاني

الثقافة والحوار

تناولنا في الصفحات السابقة ثقافة الحوار في أي مجتمع من المجتمعات ، والآن نتناول العلاقة بين الثقافة والحوار ، باعتباره ضرورة حتمية في ظل متغيرات كونية شديدة التعقيد ، وفي ظل توترات دولية يظهر فيها عنف الكراهية والحقد وحملات إرهابية مروعة هنا وهناك .

فحوار الثقافات ضرورة حضارية لتبني علاقات أفضل وفهم أعمق وتعاون أكبر بين الشعوب لضمان مستقبل أكثر أمناً وأكثر سعادة لأجيال جديدة تستحق أن يُبذل من أجلها العرق وإعطائها فرصاً أفضل لبناء مستقبلها .

والصفحات التالية هي تأملات في كيفية فهم الثقافات وبناء احترام متبادل بينها لبناء غدٍ أفضل .

كما سبق أن ذكرنا فإننا نركز على حوار الثقافات ، سواء داخل مجتمع ما ، أو بين الثقافات وبعضها البعض وقد تعرضنا لأهمية وضرورة هذا الحوار وأهدافه ومعوقاته ومنطلقاته .

ورأينا أن الحوار هو سلوك حضاري يعبر عن تقدم الشعوب ونهضتها ، وآلية تحفز على الفهم المشترك ، واكتشاف القواسم المشتركة بين الشعوب والثقافات والأديان ، وقبول التنوع ، والحرية في التعبير ، واتخاذ مواقف ، واتجاهات إيجابية عن الأفراد والشعوب لكنها توفر مساحات كبيرة من قبول الاختلافات باعتباره حقاً من حقوق الإنسان .

وكما ذكرنا سابقاً فالثقافة نعني بها : «الخصائص المحددة لمجتمع ما ، وهي بذلك تعكس صورة المجتمع ودرجة رقيه الفكري والأدبي والاجتماعي للأفراد والجماعات وترسم صورة السلوك العام للأفراد والجماعات داخل هذا المجتمع» .
لذلك فالثقافة تعكس روح المجتمع وهويته وقيمه ، إذ أن كل شعب ومجتمع له ثقافته وخصوصيته .

والثقافة في مصر هي الثقافة العربية الإسلامية والتي تتميز بها معظم الدول العربية والإسلامية وهي نتاج تفاعلات تاريخية إنسانية داخلية مع الثقافات والحضارات الأخرى عبر التاريخ الطويل لمجتمعاتها .

والثقافة هنا تتميز باللغة العربية التي جمعت كل الذين يتحدثون العربية والدين الإسلامي الذي يعتنقه معظم السكان بجانب الدين المسيحي واليهودي في المنطقة ، وقد تميزت هذه الثقافة عن بقية الثقافات في العالم ولفترة طويلة من الزمن بالتسامح والتعايش بين الأديان ، ورغم قوة كل دين في هذه المنطقة وتمسك كل مجموعة بدينها ، إلا أن التعايش بينها كان في شكل ترابط عبر القرون ، وقد كانت الأديان في مصر والعالم العربي عاملاً قوياً في تشكيل الثقافة العربية ، فالغالبية العظمى من المسلمين متدينين بطبيعتهم وكذلك المسيحيون الذي يقطنون في هذه المنطقة منذ قديم الزمان هم أيضاً متدينون و متمسكون بتعاليم دينهم .

وقد ازدهرت الثقافة العربية في سنوات ماضية ازدهاراً كبيراً فانفتحت على كل الثقافات الأخرى ، أثرت فيها وتأثرت بها ، ازدهرت في مجالات عديدة منها الآداب والفنون والعلوم الطبيعية والإنسانية ، وفي مصر تأثرت الثقافة بالفرعونية (٣٢٠٠ ق.م) ، واليونانية (٣٣٢ ق.م) ، والرومانية والمسيحية ، والهellenية ، والفارسية ، والقبطية (من القرن الأول وحتى السابع الميلادي) ثم العربية الإسلامية^(١) .

(١) يرى د. ميلاد حنا أن الإسلام في مصر تأثر بالحضارات السابقة ، ومن ثم فله نكهة خاصة نلمسها في ارتفاع درجة التسامح عند المصري بشكل عام .

ميلاد حنا ، قبول الآخر ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ .

تأثر المصريون وتفاعلوا مع كل هذه الثقافات ورغم الثبات النسبي لبعض السمات الثقافية للمصريين إلا أنهم تأثروا أيضاً بتلك الثقافات التي تركت بصماتها وتأثيرها على ثقافتهم .

وفي ظل عصور كثيرة مضت كان العالم كله يتطلع إلى حضارة وثقافة منطقتنا ينهل منها العلوم والآداب والقيم والتقدم فكانت بمثابة مصدراً للإلهام وفي نفس الوقت انفتحت ثقافتنا على العالم الخارجي بالحوار الهادف . لكن تمر الآن ثقافتنا العربية بمرحلة من الضعف والانتكاسة بالمقارنة بقرون مضت ، والحاجة إلى تفعيل التطوير والتخطيط الثقافي لبدء مرحلة من النقد الذاتي والانفتاح على اشقافات الأخرى والآداب والفنون والعلوم ، حتى تعود ثقافتنا مرة أخرى للريادة الكونية .

هذا ويتمثل الضعف الذي تمر به ثقافتنا في مجموعة من المظاهر ، نذكر منها على سبيل المثال :

- غياب التفكير العلمي وانتشار الخرافة والدجل .
- الفهولة ومحاولة الكسب السريع والكبير دون بذل الجهد والعرق بالعمل والجد ، والإتقان والمعرفة .
- غياب النقد الذاتي ، مع انتشار جلد الذات بين فئات قليلة من مجتمعاتنا العربية .
- رفض الآخر وإرجاع أسباب الحالة التي نحن عليها إلى المؤامرات التي نتحاك بنا وتسبب كراهية الآخرين لنا .
- غياب احترام القوانين والتشريعات والافتقار إلى بعض القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين الناس بعضهم البعض وبين المواطن وأجهزة الدولة والعكس ، كما ينتشر في كثير من الأحوال عدم تطبيق القوانين بعدالة وحياد .
- غياب ثقافة المشاركة والحوار بين الأفراد وبين الأجهزة التنفيذية والسياسية والتشريعية والدينية وداخل هذه الأجهزة سواء كانت حكومية أو أهلية وبينها وبين المواطنين .

ويظهر ذلك أيضاً في مظاهر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل : تدني قيمة العمل والإنتاج والاختراعات في المنطقة ، وعدم تشجيع الكفاءات والإبداع كما يظهر أيضاً في إضفاء صورة التدين المتزمت في كثير من جوانب حياة المجتمع وإطلاق الأحكام الدينية المطلقة على أي إنتاج أدبي أو فكري وانتشار ظاهرة تكفير الأشخاص والأشياء . وهي ظواهر لا تعاون ولا تشجع على تقدم ونمو المجتمع كما أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على انغلاق ثقافة المجتمع . والحاجة ماسة وملحة الآن لبناء سياسة ثقافية جديدة نحو مستقبل أفضل وناهض .

في كتابه «أوراق ثقافية» يقول الدكتور جابر عصفور في سؤال «المستقبل ومستقبل الثقافة» أننا «نتعامل مع الثقافة باعتبارها كتلة مصمتة ، خالية من التنوع أو التباين أو الصراع . فالثقافة كالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، الذي تجسده بالقدر الذي يصوغها» كيان لا ينطوي على التجانس ، ويعكس بقدر ما يوازي أو يجسد الحركة غير المتجانسة لعناصر الواقع الفاعلة والمنفعلة في زمنها ، الذي يمكن أن يكون زمنًا مطلقًا للتحويل والتغير ، أو زمنًا مطلقًا للثبات والجمود ، إنما زمنًا يجمع بين النقااض حتى عندما تغلب عليها صفة زمن الثبات أو صفة زمن التحويل^(١) .

من هذا المفهوم نستطيع أن ندرك أن الثقافة عملية ديناميكية يمكن أن تصل بفعل حركة واتجاه المجتمع والفاعلون فيه ، إلى مرحلة تكون فيها الصفة الغالبة لها هي الثبات أو الجمود النسبي أو يمكن تسميتها بالثقافة الهابطة أو ثقافة التخلف^(٢) والتي غالبًا ما تتمثل مظاهرها في إغلاق الفكر والعقل بأغلال القهر والاستبداد السياسي والتعصب الفكري ، والذي يمكن أن يشل حركة تقدم المجتمع ، سواء على الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، كما أنها أيضاً توقف حركة الفنون والآداب و«تسجن» الابتكار والتجديد ، مما يولد احتقان وأزمة وتشرذم لأفراد المجتمع .

وفي مرحلة أخرى أو في مجتمع آخر ، يمكن أن تكون الصفة الغالبة للمجتمع هي الثقافة الناهضة والتي يكون أهم مظاهرها حرية أفراد المجتمع في التعبير والابتكار والإبداع ، وكذلك المؤسسات والجماعات مما يزيد تأثيرهم ، وبما يعكس تقدماً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومشاركة وتضامن فعلي بين كل أفراد ومؤسسات المجتمع .

بهذا نستطيع أن نرى الارتباط الوثيق بين ثقافة أي مجتمع وبين نهضته وتقدمه، فإغفال الثقافة في أي مشروع نهضوي تموي هو تقصير كبير في مواجهة تحديات التنمية لهذا المجتمع ، وإنقاص من جدوى جهود التنمية المبذولة .

فالسماة الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات قد تكون سمات معاونة على النهضة أو معوقة لها .

فالثقافة التي يحترم بها أفراد المجتمع بعضهم البعض مع قبولهم للتنوع البشري ، وتقديرهم الكبير وممارساتهم لسلوك يسهم بجهد متواصل ، في إنتاج فكري ومادي متميز ومنافس ، أيضاً قناعة أفراد المجتمع بأهمية التكافل الاجتماعي أو المشاركة في

(١) د. جابر عصفور ، أوراق ثقافية ، القاهرة ، المركز المصري العربي ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣ .

(٢) د. أحمد الموصلي ، د. لؤي صافي ، جذور أزمة المثقف في الثقافة العربية ، مرجع سابق .

المسئولية الاجتماعية يعاون على ارتباط أبناء المجتمع الواحد بالتعاطف والتراحم والتلاحم ، مع بذل الجهود لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع دون تفرقة وترسيخ قناعات بأهمية تشغيل القدرات الإبداعية للأفراد والمؤسسات في إطار نظام ديمقراطي يسمح بالمشاركة السياسية والاجتماعية والنقد الذاتي للبقاء في مناخ يشجع الحوار والتعددية ويسمح بالاختلاف والتجديد ، وفي ظل سمات ثقافة تعاون على إحداث نهضة وتقدم وتنمية للمجتمع الذي يحملها .

لهذا فإنه يطلق على ثقافة ما أنها إما ثقافة تحمل صفة الاندماج الاجتماعي Social Inclusion أي أنها تحترم كل فرد فيها ، وتعطي له الفرص الكاملة للتفاعل مع مجتمعه بسماته الشخصية المتفردة . ينطبق ذلك أيضاً على الجماعات والثقافات الفرعية في ذلك المجتمع فلا يشعر أحد بالرفض أو عدم القبول أو بالاستبعاد .

أو أنها ثقافة تحمل صفة الاستبعاد الاجتماعي Social exclusion أي أنها ترفض كل ما هو مختلف أو متباين ولا يشعر فيها الفرد بأنه مقبول أو يتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها آخرون ، وينطبق ذلك أيضاً على الجماعات أو الثقافات الفرعية المستبعدة .

وتمر كثير من ثقافات الدول في مراحلها المختلفة بمرحلة يمكن أن توصف بأي من الصفات التي ذكرناها سابقاً ، فنجد مثلاً أن بعض الدول وبخاصة الأوروبية، والتي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين من دول إفريقية وآسيوية وعربية وإسلامية ، واجهت هذه الظاهرة بمحاولة إدماج هذه الفئة في المجتمع والبعض الآخر رفضها .

كما يحدث أيضاً ذلك في دول تمتلك بالاختلافات العرقية والدينية . فالهند على سبيل المثال من أكبر الدول التي تتمتع بتباينات واختلافات بين السكان من حيث الدين والعقيدة والأصول وقد بذلت مجهودات كبيرة في تطوير سياسات الاندماج الثقافي . وهنا يلزم التمييز الكامل بين ثقافة الاندماج Inclusion وبين الذوبان Assimilation .

فليس المقصود بالاندماج أن يذوب الأفراد بتنوعاتهم ليصبحوا «نسخة» من نفس أصحاب الثقافة السائدة في المجتمع ، بالتنازل عن هويتهم ومميزاتهم للذوبان داخل الثقافة السائدة . بل إن الاندماج يعني الحفاظ على الهوية الثقافية للفرد أو الجماعة داخل أي ثقافة سائدة لكي يحصلوا على القبول الكامل من باقي أفراد المجتمع ومؤسساته ، وفي نفس الوقت يحصلون على الفرص المتساوية السياسية والاجتماعية والثقافية التي يحصل عليها باقي أفراد المجتمع .

وفي نفس الوقت فإن الأفراد والجماعات التي تحصل على هذا القبول وهذه

المساواة ، عليهم أيضاً أن يقبلوا المجتمع الذي يعيشون فيه ويمثلوا لسياساته وتوجيهاته العامة وهي عملية دقيقة في التمسك بالهوية إلى الحد الذي لا يهدد الثقافة السائدة في المجتمع دائماً يحدث توتر ونزاعات داخل المجتمع الواحد .

بهذا نرى الارتباط الوثيق بين الثقافة ونهضة ونمو أي مجتمع ، وارتباط ذلك بقبول وتشجيع ثقافة التنوع والتعددية والمشاركة وقبول الآخر والاندماج ، إلى غير ذلك ، مما يعاون على بناء مجتمع مترابط متماسك ناهض ، وسوف نبحت معاً في الصفحات التالية في ثقافة التنوع .

الثقافة والتنوع :

سبق أن ذكرنا أن الحوار بين الشعوب والثقافات وداخل الثقافة الواحدة يفترض افتراضاً أساسياً هو احترام التنوع البشري ، سواء بين الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات داخل الثقافة الواحدة أو بين الثقافات المتعددة ، وتنوع الثقافات في عالمنا الحالي جاء نتيجة لتفاعل الثقافات عبر العصور والأجيال وسوف يؤثر تفاعلنا معاً على تنوع ثقافات مستقبلنا أيضاً .

وقد أكد ذلك د. جابر عصفور في تقديمه لتقرير التنوع البشري الخلاق :
تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية «الطبعة العربية»^(١) .

«أن التقرير ينطلق من مبدأ الفعل الإبتكاري في الثقافة الإنسانية ، تأكيداً لمعنى التنوع البشري الخلاق ، الذي يعني الحوار بين الأطراف المتكافئة والاعتماد المتبادل بين الشعوب والأمم والتفاعل الموجب بين المعتقدات والمذاهب ، وذلك في عالم جديد لا يعرف الأتباع أو التبعية» .

ومع أن الثقافات تتأثر وتؤثر في بعضها البعض ، وليست هناك ثقافة جامدة تستعصي على التغيير فالثقافات جميعاً في حركة مستمرة ، بفعل عوامل داخل الثقافة نفسها وعوامل أخرى خارجها .

ونحن نعلم جميعاً وتدرك أن التنوع سمة أساسية من سمات حياتنا البشرية ، فنجد داخل العائلة الواحدة والجماعة الواحدة والمؤسسة الواحدة والثقافة الفرعية الواحدة وهكذا ، إنها طبيعة الإنسان الواحد أن يكون منفرداً ومتميزاً عن باقي البشر ، وهو ما يجعل الحياة الإنسانية ذات طبيعة خاصة وأهم ما يميزها هو التنوع البشري الخلاق .

وتنوع الثقافات وتعددتها يتيح للإنسان الفرد وأيضاً الجماعات والمؤسسات والثقافات ثروة هائلة تراكمية من الخبرات والقدرات البشرية ، ويمكن لتنوع الثقافات

(١) صدر عن المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص (هـ) .

أن يكون مصدراً للفائدة والنفع والتجديد لبعضها البعض فتكشف كل ثقافة مدى تميزها وتباينها وتنوعها عن الثقافات الأخرى ، وما الذي تعطيه لها وما الذي يمكن أن تتعلمه من الثقافات الأخرى ؟

وهذا يتطلب احترام وتقدير هذه التعددية وهذا التنوع من كل ثقافة ، واعتبار ذلك مصدراً للخير والنفع العام لكل ثقافة ، والبعد عن محاولة عزل وإقصاء الثقافات ، واعتبار أن ثقافة ما تمتلك الحقيقة المطلقة أو الحقائق المطلقة وكل ثقافة أخرى يتم إقصائها إذا لم تؤمن بهذه الحقائق المطلقة .

يتطلب ذلك أيضاً عدم استعلاء وهيمنة ثقافة على ثقافات أخرى ، وعدم إحساس ثقافة معينة بالصغر والدونية أو العبودية لثقافة أخرى ، فالحوار والتواصل بين الثقافات يبدأ بالاحترام والتقدير الكامل بين الثقافات وبعضها البعض ، وداخل كل ثقافة بتنوعاتها الداخلية .

لذا فإن المعايير الأخلاقية للعلاقات بين الثقافات تضع الاحترام والتقدير كمعيار أساسي في عملية تعزيز الحوار بين الثقافات والشعوب .

وفي ذات الوقت الذي نعتبر فيه الاحترام والتقدير المتبادل كمعيار أخلاقي للحوار والتواصل بين الثقافات وداخل كل ثقافة ، فإننا نضع أيضاً أهمية كبرى في أن ننظر كل ثقافة بداخلها بعين النقد الذاتي ومحاولة تنقية ما يشوبها من عوامل ثقافية تجعلها ثقافة تسلطية قهرية ، تميز فيها فئات داخل المجتمع على حساب فئات أخرى ، ولا تحيا معطيات العصر الذي نعيش فيه متمسكة بجوانب من تراثها الذي يجعلها في حالة من الجمود ، معوقة بذلك عملية التطوير والنهضة .

وفي هذا المجال يُنظر إلى عملية التجديد الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات ، بعين الاهتمام والبحث لتنقية الثقافة مما يشوبها من معطلات ومعوقات للنهضة والتطوير وفي نفس الوقت الحفاظ على هوية وسمات الثقافة خاصة احترام التنوع واعتباره عاملاً هاماً في تطورها .

وهناك أنماط مختلفة من التنوع فهناك التنوع العمري ، والتنوع النوعي والفكري ، وهكذا .

وسوف نعرض لبعض من هذا التنوع .

إن قبول واحترام التنوع البشري والتعددية ، يفرض على المجتمع بمؤسساته إعطاء أهمية كبرى لتوفير مناخ صحي ونظم مبتكرة وأدوات جديدة لنمو الأطفال والشباب من الجنسين والنضج الصحيح ليس فقط بتوفير التعلم اللازم ، والاهتمام

ثقافة التنوع والأجيال الجديدة:

بالصحة العامة ، إنما أيضاً بمساعدتهم على التعبير عن أنفسهم وحقوقهم ومشاركتهم بفاعلية في بناء مستقبلهم ، مؤمنين بأنهم قادرون على ذلك متى توفرت لهم الفرص والإمكانات المناسبة ، وأن لهم الحق في أن يتناولوا قضاياهم بما يتناسب مع ظروفهم وتاريخهم دون جنوح إلي العنف أو استهتار واحتقار للتراث بأكمله .

يفترض التنوع مساهمة الأجيال الجديدة في بناء ثقافتها ، والتعلم من الثقافة الماضية أو الحالية . ونحن نعلم أن الكثير من أطفال وشباب اليوم يعيشون تحت قهر الفقر والظلم والاستغلال والمعاناة بينما يعيش أطفال وشباب آخريين في ورة العيش ورفاهيته ، وربما يعيشون أموالهم التي لا طائل لها دون عائد أو فائدة ، بل وأحياناً تستخدم في إفساد المجتمع وانهيار قيمة الثقافة ، مما يؤدي إلى ازدياد العداوة والحقد الذي يتكاثر ، فيتحول إلى ترويع وانتقام سواء داخل المجتمع أو الثقافة الواحدة أو بين الشعوب والثقافات .

فالثقافة التي تفترض اليوم أو في عصرنا هذا أن الأجيال الأكبر لديها دائماً الحكمة والخبرة والمعرفة وأن على الأجيال الأصغر أن تطيع فقط ، فلا تناقش ولا تخالف ولا تختار ، عليها أن تراجع نفسها وتعطي مساحات كبيرة للحوار والتفاهم مع هذه الأجيال الجديدة ، لكي تشارك وتفهم وتختار ، فمعطيات كل جيل تختلف إلى حد كبير في الخبرات والمعرفة عن معطيات سابقة .

لذا فثقافة احترام التنوع والتعددية تفترض أيضاً إرساء الحقوق الإنسانية للأطفال والشباب دون تمييز بينهم ، وأن مسؤولية المجتمع هي تحقيق ذلك للجميع ، مع إعطاء الفرص الكاملة لهم للمشاركة والتعبير ، وتبني أفكارهم التي تسهم في تقدم ونهضة المجتمع .

لذلك فهناك أهمية لتطوير أدوات ووظائف النظام التعليمي بحيث يبنى على تفاعل الشباب والأطفال في العملية التعليمية وتنمية قدراتهم على هذا التفاعل وإدراكهم للتنوع والتعددية كأساس لثقافة المجتمع وإكسابهم مهارات الحوار والتفاهم وقبول الآخر وهي من العوامل الهامة جداً ، نحو تطوير ثقافة مستقبلية ، تمثل في هذه الأجيال ، وتميز بكل سمات الثقافة الناهضة التي ذكرناها سابقاً .

كما سبق أن أسلفنا فإن ثقافة أي مجتمع تحمل في طياتها وتراكماتها ثقافات فرعية أخرى لمجموعات صغيرة من البشر تتشابه في إظهارها العام مع الثقافة العامة السائدة وفي بعض الأحيان تختلف الثقافة الفرعية اختلافاً جذرياً عن الثقافة السائدة. ومن ثم فإن قبول واحترام التنوع البشري كأساس للثقافة الناجحة يفترض أيضاً احترام وتقدير ثقافات فرعية ضمن الثقافة العامة للمجتمع .

ثقافة التنوع والثقافات الفرعية :

وعندما تصبح الثقافة الفرعية مهمشة ، ومستبعدة ولا تتمتع بنفس الفرص والإمكانات التي يتمتع بها الأغلبية للثقافة السائدة . فإنما يظهر ذلك هبوط وتدني الثقافة السائدة لهذا المجتمع .

وربما يصاب أعضاء الثقافة الفرعية بالانعزالية والانحسار والانسحاب من الثقافة العامة ، وحتى حينما تفتح الثقافة العامة عليها ، وتوفر لها الفرص والإمكانات للاندماج في المجتمع ، تستمر هذه الثقافات تحمل نفس الصفات السلبية^(١) .

وفي مصر تمثل الثقافات الفرعية حركة نشطة في المجتمع المصري وتتمتع إلى حد كبير بالتفاعل والانخراط في الحياة الثقافية للمجتمع .

لذا فإن ثقافة التنوع يجب أن تحترم وتقدر الثقافات الفرعية داخل أي ثقافة سائدة ، وتوفر الفرص الكاملة والمتساوية لأعضاء الثقافات الفرعية باعتبارهم مواطنين مثل باقي أعضاء المجتمع ، كما أن الثقافات الفرعية عليها أيضاً أن تقبل وتحترم الثقافة السائدة وتتفاعل معها .

والمواطنة هنا هي الأساس الذي يركز عليه احترام الثقافات الفرعية باعتبار أن جميع أبناء الوطن مواطنين يتمتعون بنفس حقوق أعضاء الثقافة السائدة لهذا المجتمع ويحملون نفس المسؤوليات أيضاً .

المواطنة تفترض حق المواطن في اختيار معتقداته وآرائه في مجالات العلوم والسياسة والاجتماعية وحقه في الانضمام إلى جماعات أو مؤسسات تعبر عن توجهاته الفكرية طالما إنها للصالح العام ومبناه على قيم تحترم الرأي وتقدر المصلحة العامة ، تتجه نحو الصدق والعدالة والعمل إلى غير ذلك من القيم العامة المشتركة بين الثقافات والشعوب .

والمواطنون في أي مجتمع يمكن أن يشكلوا ثقافة سائدة لهذا المجتمع ، والبعض منهم يشكلون ثقافات فرعية داخل هذه الثقافة السائدة .

وتفاعل وتضامن هذه الثقافات المتباينة داخل المجتمع الواحد يعطي قوة ودفعة كبيرة لبناء ثقافة تحترم التنوع داخل المجتمع وتدفعه نحو التقدم والنهضة ، وهذا يحتاج لإتباع منهج الحوار بين الجميع مؤسماً ومبنيًا على القواعد السابق ذكرها .

(١) كما هو الحال مع سكان استراليا الأوائل (الأبروجينال) ، وإن كانت هناك وزارة خاصة تتولى رعاية شؤونهم - وقد بدأت بعض المؤسسات الدولية بالتعاون مع الحكومات المعنية ببحث أمور هذه الجماعات المهمشة ، ومن هذه المؤسسات مجلس الكنائس العالمي ، ومن جهة أخرى تعنى الكنيسة المسيحية (الإنجيلية) في الولايات المتحدة بالهنود الحمر .

ثقافة التنوع والنوع الاجتماعي :

أصبحت قضية النوع الاجتماعي Gender إحدى القضايا الجوهرية في مجال حوار الثقافات وبناء ثقافة التنوع والتعددية ، وبروز هذه القضية يرجع لأسباب متعددة أهمها :

ما واجهته المرأة عبر عصور طويلة من تهميش واستبعاد عن مراكز صنع القرار والتمثيل النيابي ، إلى جانب ما تعانيه من قهر وحرمان من الخدمات الأساسية في المجتمع^(١) ، وقد وصف تقرير التنوع البشري الخلاق (١٩٩٧) «الأسباب التي أدت إلى التمييز ضد النساء في الآتي^(٢) :

- يعملن وقتاً أطول من الرجال ويقمن بأعمال المنزل بجانب نشاطهن في السوق.
- قلة فرص النساء في الحصول على وظائف جديدة بمرتبات أعلى .
- انخفاض الفرص لدى النساء للوصول إلى أعمال مدفوعة الأجر .
- تراجع فرص النساء للوصول إلى السلطة بشكل حاد .
- تتقاضى النساء أجوراً أقل عن نفس العمل الذي يقوم به الرجال .
- تواجه الأرمال في كثير من المجتمعات حواجز إضافية تعيقهن عن العمل والزواج من جديد وتقودهن إلى الفقر بأشكاله المختلفة .

لذا يكون الفقر عند النساء مزمناً وليس عابراً في معظم الأحيان ، وهناك الكثير من الثقافات التي فرضت على المرأة أوضاعاً صعبة ومشينة مع أشكالاً كثيرة للعنف والتمييز ضدها ، وتصبح هذه الثقافات حاملة هذه السمات ثقافات هابطة تعوق التقدم والنهضة لهذه المجتمعات .

هذا وتعتبر الثقافة الناهضة أو الثقافة التي تحترم التنوع والتعددية المرأة إنساناً كاملاً شريكاً في الحياة الإنسانية بجملتها لها نفس الحقوق وعليها نفس واجبات الرجل تماماً .

لذا فإن هذه الثقافة يجب أن توفر للمرأة الفرص المتساوية الكاملة للتعليم

(١) حدد تقرير الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية (حتى ٢٠١٥) الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات المساواة بين الجنسين فيما يلي :

- ١ - نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم .
 - ٢ - نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن ١٥ و ٢٤ سنة .
 - ٣ - نصيب المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي .
 - ٤ - نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان .
- (٢) التنوع البشري اخلاق تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية الطبعة العربية ، تقرير سابق ، ص ١٦٢ .

والحصول على الخدمات الصحية وفرص العمل والأجر والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع .

وحركة الثقافة نحو النهضة لابد وأن تشمل رفع كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة واعتبار تكافؤ الفرص حقاً أساسياً لها بما في ذلك الحق وإتاحة الفرص للمشاركة في الشؤون العامة والسياسية والاجتماعية في المجتمع .

ثقافة التنوع والتعددية

السياسية والاجتماعية

والايدولوجية والدينية :

أصبح التنوع والتعددية السياسية والاجتماعية والأيدولوجية والدينية ضرورة حتمية للاحترام والتقدير داخل كل ثقافة ، وبين الثقافات بعضها البعض .

والحريات السياسية والاجتماعية والدينية ، تشجع ثقافة التنوع وتنشطها ، مما يكون له أكبر الأثر في إثراء ثقافة ناهضة في المجتمع وبين الشعوب والثقافات الأخرى، ويكسر حدة العداء والعدوانية والعنف والقهر والاستبداد والهيمنة سواء بين أعضاء الثقافة الواحدة أو بين الشعوب والدول والثقافات .

فقد أي نظام سياسي أو اجتماعي أو ديني لا تكون في السيطرة والهيمنة لكن تظهر في استعداد هذه الأنظمة للانفتاح وقبول الرأي والرأي الآخر والإيمان بمبدأ التعددية والتنوع وحقوق الإنسان .

وإذا نظرنا إلى الأديان الإبراهيمية ، فإننا نجد أن جوهر هذه الأديان ، هو الإيمان بالله الخالق لهذا العالم الجميل ، المتعدد والملئ بالتنوع الخلاق وقد أعطت هذه الأديان للفرد حرية العقيدة ، وهي بذلك تؤكد وتضمن حرية الأفراد في اختيار معتقداتهم وإيمانهم ، مما يؤكد قبول الأديان لبعضها البعض لأنها تنبع من مصدر واحد هو الإيمان بالله الواحد الذي أعطي للإنسان الحرية والإرادة ، فجاء التنوع صورة من صور إبداع الخالق .

وحرية الإنسان في التعبير عن رأيه واختيار فكر معين أو أيدولوجية معينة : سياسية أو اجتماعية وأيضاً المشاركة ، والانخراط في جماعات لها نفس المبادئ والقيم السياسية والاجتماعية هي أساس وفرض جوهر في ثقافة التنوع والتعددية ، يكمن في داخلها حق الإنسان في تكوين رأي خاص به ، وحقه في التعبير عنه وحقه في المشاركة بهذا الرأي والانخراط في جماعات أو أحزاب أو جمعيات تتبنى نفس هذه الأفكار والتوجهات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية .

وتوفير المناخ السياسي الذي يكفل تفاعل هذا التنوع الخلاق ، وإتاحة الفرص

لتداول المسؤوليات والسلطات دون تمييز يعطسي قوة ومصداقية للأنظمة السياسية والاجتماعية.

وتنظر ثقافة التنوع إلى كل فرد في المجتمع باعتباره مواطناً له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مثل غيره من المواطنين ، فلا تمييز بين جماعة وأخرى أو فرد وآخر ، بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الدين أو غير ذلك من التباينات والتنوعات البشرية والمؤسسية .

كما أن فهم المواطن وإدراكه في أي مجتمع لما له من حقوق وما عليه من واجبات وتفاعله ومشاركته دون استعلاء أو خوف ليثري ثقافة التنوع والتعددية .

السياسات الثقافية والتنوع والتعددية والحوار :

مما تقدم نستطيع أن ندرك أهمية مكون الثقافة والبعد الثقافي في تقدم ونهضة أي مجتمع أو أمة ، وأن إهمال هذا المكون يعرض المجتمع والأمة للتدهور والهبوط .

كما أننا نفهم أن ثقافة أو هوية المجتمع تميزه عن باقي الثقافات ، وأن هذه الثقافة أو الهوية يمكن أن تكون ناهضة أو هابطة باعتبار أن الثقافة هي الوعاء أو المحتوى الأخلاقي والفكري الذي يوجه السلوك العام ويحدد الفعل الاجتماعي المشترك لمجموعة سكانية معينة^(١) لذلك فقد أصبح الاهتمام بالثقافة لأي مجتمع وسياساتها ضروري وعامل هام في حركة تطور ونهوض المجتمع .

وإن كانت الثقافة هي حركة المجتمع تفاعلاً وتأثراً بعوامل من داخل المجتمع نفسه وخارجه إلا أن تبني سياسات معينة وتطبيقها لتعتبر أيضاً هامة ، لوضع الإطار العام لحركة المجتمع نحو التطوير . والسياسة تعني «إيجاد عوامل التجانس التي تجمع المجتمعات متعددة الأعراق معاً ، من خلال التوسع في استخدام الواقع وفرص التعددية، بما يقتضي تشجيع الإبداع في السياسات وفي الحكم والتكنولوجيا والتجارة والتعليم وفي التنمية الاجتماعية والمجتمعية وفي الفنون كما يقتضي استخدام الوسائل الإعلامية لزيادة الفرص المتاحة من خلال توصيل المعلومة الخاصة بها للجميع ويعني هذا الأمر تبني منظور يهتم «بمنظومة المرأة واحتياجاتها ويسعى إلى إعادة توزيع - عادلة - للمصادر وللطاقة بين النساء والرجال ، كما يعني إعطاء الأطفال والشباب موقفاً أهم ، بوصفهم حاملين ثقافة مستقبل العالم الجديد ، إلى جانب تنويع مفهوم الميراث الثقافي داخل عملية التغيير الاجتماعي ، وبناء فهم أفضل للأبعاد الثقافية

(١) لؤي صافي د. أحمد الموصللي - جذور أزمة المثقف في الوطن العربي ، دار الفكر ، بيروت ، ص ١٠٠ .

العميقة لإدارة البنية الثقافية وخلق مؤسسات تعضد من ذلك الفهم مع الانتباه إلى مسألة الدمج الثقافي وأشكال التنظيم السياسي»^(١).

نستطيع أن ندرك مما سبق أن السياسات الثقافية يمكن أن يكون لها أبعاد ثلاثة يجب مراعاتها عند تطوير هذه السياسات :

البعد الأول : «سياسي» :

بمعنى تبنى السياسات الثقافية باعتبار أن الثقافة حق من حقوق الفرد والمجتمع في إطار من الديمقراطية والحرية في ممارسة الحقوق السياسية ، ذلك يستلزم توفير مناخاً وآليات ، تعطي استقلالاً للفكر وتؤكد المساواة والعدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص .

البعد الثاني : «اقتصادي» :

بمعنى أن تُبنى السياسات الثقافية على أساس تلبية حقيقية للاحتياجات الضرورية للمواطنين وتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء مع الأخذ بالأسلوب العلمي في التفكير والتخطيط وبناء ثقافة تحفز على التجديد والابتكار والبحث والاختيار والمحاولة والمخاطرة .

البعد الثالث : «ثقافي» :

وذلك بتبني سياسات للتجديد من الداخل ، تشمل جميع مرافق حياتنا الثقافية الجماهيرية ، سياسة تعطي كافة الفرص للإبداع والحرية والحركة الذاتية على أساس احترام الذات الثقافية مع تربية العقل النقدي والانفتاح على المنجزات الثقافية العالمية، التعلم منها والتأثير عليها ، وفتح مجالات واسعة للحوار بين أفراد المجتمع ومؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن وجود سياسة ثقافية وتطويرها ضروري لبناء هوية مجتمع ما ، لمواجهة ما يصيب الثقافة أحياناً من ترحل يستلزم إعادة تجديدها لتنتفع على معطيات العصر وتتفاعل مع الثقافات الأخرى وفي نفس الوقت يكون لها سماتها وهويتها .

يقع الجانب الأكبر في تطوير السياسات الثقافية على الدولة ومؤسساتها ، ويتطلب ذلك إقامة حوارات مستمرة مع الجماهير ومع مختلف فئات المجتمع ومؤسساته المدنية .

أما تفعيل هذه السياسات ووضعها موضع التطبيق مع إيقاظ حركتها الفكرية والفنية والمدنية فتقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني .

(١) التنوع البشري الخلاق «تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية» الطبعة العربية ١٩٩٧ (راجع من ص ١٣٤ - ١٩٣) .

ونستطيع أن نلخص بعض المبادئ الأساسية للسياسات الثقافية على النحو التالي:

- ثقافة مؤسسة على الديمقراطية وممارستها من خلال المؤسسات .
 - ثقافة تشجع الفكر الحر ، والتفكير النقدي ، وتعبير عن الحقوق الثقافية للأفراد والجماعات .
 - ثقافة تشجع المشاركة الحقيقية من قطاعات المجتمع المتنوعة في إدارة شئون المجتمع .
 - ثقافة لا تقبل التمييز على أساس الدين أو العقيدة أو الجنس أو العرق أو النسبة العددية .
 - ثقافة تحفز على الإبداع وتؤكد أهمية القيم الفنية وإنتاجها وترويجها .
 - ثقافة تشجع انخراط المجتمع واهتمامه بالمرح والسينما والمكتبات وزيارة المتاحف والمعارض وحضور العروض الفنية الراقية والاستماع إلى الشعر والموسيقى والآداب .
 - ثقافة تسعى نحو تربية وتنشئة المجتمع ثقافياً في مجالات السلام والتسامح والتضامن والديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار .
 - ثقافة تُبنى على احترام وتقدير وتشجيع التنوع البشري الخلاق .
 - ثقافة منفتحة على الثقافات والشعوب الأخرى وتبادل الخبرات الثقافية .
 - ثقافة تُبنى على التجديد بانفتاحها على النقد الذاتي والتطوير .
- يتضح لنا من الصفحات السابقة أن الثقافة لها أهمية خاصة في بناء وتطوير الشعوب والأمم وأن البعد الثقافي هو حجر زاوية في أي جهود تنموية وتنويرية . وأن هناك ضرورة ملحة في أن يضع القائمون على النظام السياسي والاجتماعي والثقافي البعد الثقافي في بؤرة اهتمامهم . كذلك فإن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في الحركة الثقافية للمجتمع وتحريكها نحو التطور والنهضة .
- ولكي تتحرك الثقافة من الهبوط إلى النهضة فإن الحوار هو الآلية الهامة في هذه الحركة باعتباره - كما رأينا في فصول سابقة - الهدف والأداة في تفعيل وتنشيط حركة الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع ليأخذوا دورهم في إحياء الثقافة وفي زيادة عملية الفهم والإدراك بين بعضهم البعض وبينهم وبين العالم المحيط بهم .
- كذلك فإن نهضة ثقافة ما ، كما رأينا يجعلها أكثر انفتاحاً على الثقافات الأخرى وأكثر قدرة على الاستفادة من تراثها وماضيها .

تنهض الثقافة حينما تجدد نفسها من الماضي ، مستفيدة من تراثه ، وعندما ترى المستقبل بعيون أطفالها ، وشبابها حينما يكونون فاعلين فيها وعندما تفتح بالحوار مع أبنائها وأعضائها مع ثقافات أخرى لها أيضاً تاريخها ونهضتها .

خبرة منتدى حوار الثقافات
بالمهنة القبطية الإنجيلية
للخدمات الاجتماعية في الفترة
من ١٩٩٢ - ٢٠٠٤ :

خلال العقد الأخير من القرن الماضي بدا أن العالم يدخل مرحلة جديدة مختلفة نوعياً عما سبقها ، سرعان ما راحت معالمها الأساسية تبلور في قضايا العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي احتلت موقع الأولوية في اهتمامات معظم بلدان العالم ، حكومات وشعوباً على السواء . لكن المفارقة أن هذه الفترة نفسها شهدت في بلدان العالم الثالث ، ومن بينها مصر ، مزيداً من احتدام المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية مترافقة بأشكال متنوعة من التوتر الاجتماعي . ورغم أن انتقال العالم إلى مرحلة العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان كان يعنى ضرورة فتح أبواب الحوار على مصراعيها ، بكل ما يستدعيه ذلك من نشر مفاهيم العدالة والمساواة واحترام الآخر والمشاركة المجتمعية ، فإن الوضع في مصر ، وغيرها من بلدان العالم الثالث ، بدا مختلفاً إلى حد بعيد ، حيث انعكست الأزمات التي يعاني منها المجتمع على طبيعة العلاقات بين المجموعات البشرية المختلفة ، وبدلاً من الحوار ظهر الصراع ، وبدلاً من العدالة والمساواة ظهر التمايز وبدلاً من المشاركة المجتمعية ظهر الاحتكار . في هذه الفترة على وجه الخصوص بدا أن قضية التعايش بين الأديان بما تطرحه من قضايا فرعية وما تفرضه من تحديات تواجه الجميع ، قد أصبحت واحدة من القضايا التي تشغل عقول النخبة من رجال دين ومفكرين ومثقفين ، وتستحوذ اهتمام المشتغلين بالدراسات المستقبلية . لقد كان التحدي الأساسي الذي فرض نفسه على الجميع هو كيف يمكن أن نحول العلاقة بين أبناء الوطن الواحد من «العيش» على أرض واحدة ، إلى «التعايش» المشترك ، ومن «الوجود» في مكان جغرافي ، إلى «التفاعل» في وطن واحد يضم الجميع .

في هذه الأجواء كان على الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية إدراكاً منها لمسئوليتها تجاه الوطن والشعب وباعتبارها منظمة غير حكومية ، أن تضع ما تملكه من خبرات عريضة اكتسبتها خلال عشرات السنين من العمل في خدمة الوطن ، من أجل نشر ثقافة الديمقراطية وفتح أبواب الحوار مع الآخر المختلف ثقافياً أو فكرياً أو دينياً ، فكان أن أنشأت الهيئة في عام ١٩٩٢ منتدى حوار الثقافات .

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن قام المنتدى بدور متميز في المجتمع المصري ، وخاصة في تنمية ونشر مفاهيم المواطنة والعدالة والمساواة والحوار وغيرها من المفاهيم والمبادئ، والتي تشكل في مجموعها أسس ومركزات جوهر حقوق الإنسان وثقافة الديمقراطية.

اجتاز المنتدى ثلاث مراحل أساسية يمكن تلخيصها كالآتي :

المراحل التي مر بها المنتدى :

بدأت التجربة بتأسيس «إدارة الدراسات والحوار» في الهيئة ، حيث جرى من خلالها وضع الفكرة في إطارها التنفيذي والتجريبي ، وكانت البداية في شكل لقاءات بين قيادات الجمعيات الأهلية في محافظتي المنيا والقاهرة شارك فيها عدد من الوزراء وبعض رجال الدين المسيحي وعلماء من الأزهر وقيادات من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وأساتذة الجامعات والخبراء لبحث بعض القضايا المحلية والقومية. وقد ظهر خلال هذه المرحلة تجاوب على مستويات عديدة ، وخاصة بين كبار المفكرين لتجربة الحوار .

المرحلة الأولى من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦:

تم خلالها تكوين مجموعة عمل من بين المهتمين بالشأن العام من أساتذة الجامعات ورجال الدين والإعلام والعاملين في الحقل الاجتماعي ، وفي هذه المرحلة تم التركيز على الفكر والتخطيط المشترك . وقد تبلورت خلال هذه المرحلة العديد من الرؤى وذلك بشأن القضايا المحلية ، فمثلاً تم إعداد دراسة ميدانية حول تحليل مضمون الخطاب الديني في وسائل الإعلام وتمت مناقشة نتائج الدراسة في عدة لقاءات منفصلة .

المرحلة الثانية ١٩٩٧ - ٢٠٠٠:

كما اهتم المنتدى خلال هذه الفترة بالانفتاح على بعض خبرات الحوار في أوروبا ، حيث عقد للمرة الأولى حواراً مصرياً ألمانياً في أسوان في الفترة من ١ - ٣ مارس ١٩٩٩ ، وذلك بالاشتراك مع الكنيسة الإنجيلية بمقاطعة هيسن وناسا بألمانيا ، تم فيه بحث موضوعات الدين والعقل ، والدين والأخلاق ، الدين والمجتمع - كما شارك المنتدى في الإعداد للحوار العربي الأوروبي حول التحديات الاجتماعية الثقافية بين شعوب المنطقتين ، والذي عقد بالقاهرة في مايو ١٩٩٩ ، بالتعاون مع مؤسسة الحوار العربي الأوروبي بهولندا واللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية بمصر .

تم فيها تقييم موضوعي وتطوير ديناميكي للبرامج التي يتبناها المنتدى ، في محاولة للتوصل إلى مواصفات للجودة الشاملة لإدارة الأنشطة الحوارية ، تكون نموذجاً لممارسة ثقافة الحوار. وتم طرح آليات جديدة تدفع وترسخ ثقافة الحوار في المجتمع وتزيد من آلياتها ، مستهدفة عدة أشياء منها زيادة التركيز على جماعات النخب المؤثرة مجتمعياً وتخطي مفهوم التعرف بالآخر وقبوله إلى احترامه واعتباره

المرحلة الثالثة ٢٠٠١ وحتى الآن:

عضواً فعلاً يتحمل مسئولية اجتماعية تجاه الوطن هذا بالإضافة إلى السعي إلى ترجمة إسقاطات مفهوم المواطنة في الواقع المعاش . لذا فقد انطلق المنتدى في عدة اتجاهات هي :

- العمل مع بعض المؤسسات من خلال البرنامج المشترك مع وزارة الأوقاف وأيضاً العمل مع الفئات العمرية الشابة من قيادات دينية ومدنية .
- التوسع جغرافياً بصورة تدريجية بتكوين مجموعة حوار في الدلتا وأخرى في الصعيد (بنى سويف - المنيا - أسيوط) .
- عمل شراكة مع بعض المؤسسات الدولية المعنية بالحوار وذلك على المستوى الأوربي والعربي .

رسالة المنتدى في الفترة الحالية :

يعمل منتدى حوار الثقافات في ظل واقع مجتمعي شائك . هناك مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية متفاقمة في المجتمع المصري ، ورغم ذلك فإن مساحة الحوار بين مختلف مكونات المجتمع لا تزال محدودة ، ولا توجد مناطق التقاء رحبة بين المثقفين من مختلف التيارات الفكرية لتبادل الرؤى حول سبل التصدي للتحديات التي تجابه المجتمع . وهناك حالة من الإحباط تنفث في الوقت الراهن في صفوف المثقفين نتيجة تواتر الحديث عن مشروعات الإصلاح والتحديث دون ترجمة ذلك على أرض الواقع .

من هنا يسعى المنتدى إلى توفير مساحة للالتقاء والحوار بين النخب الفكرية المتنوعة ، وإتاحة الفرصة أمامها لمناقشة قضايا أساسية تتعلق بتقدم وتحديث المجتمع المصري لكنها لا تجتهد الاهتمام الكافي - ثقافياً وإعلامياً ، مثل قبول الآخر والمواطنة، وتحديث الخطاب الديني ، وتحديث البناء القيمي للمجتمع المصري ، وثقافة التغيير وفق تصور أساسي مفاده أن الحوار مع الآخر المختلف - ثقافياً أو دينياً أو حضارياً هو السبيل الوحيد لبناء المجتمع الحديث ، وليس التقوقع على الذات أو الصدام الذي يؤدي إلى الإبقاء على مظاهر التخلف وتمزيق عرى المجتمعات .

في هذا السياق فإن المنتدى لا يوفر فقط فرصة للالتقاء والحوار بين النخب المثقفة لكنه يفتح آفاقاً أمام الشباب للمشاركة في فعالياته ، وذلك بهدف الإسهام في صناعة التقدم في مصر من خلال إعداد الكوادر البشرية القادرة على التفاعل مع المجتمع ، والمساهمة الجادة في تحديثه انطلاقاً من ثقافة جديدة تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، ثقافة الذات وثقافة الآخر ، دون أن ترى صداماً فيما بينهما بل تلافياً من خلال التواصل والحوار البناء والاحترام المتبادل .

ويسعى المنتدى إلى تجاوز الواقع المحلي والإسهام في دفع ثقافة الحوار والفهم المتبادل عربياً وعالمياً من خلال تقديم نموذج لمنظمة غير حكومية تعمل في مجال التنمية والحوار ، وترجمة ما توصلت إليه فعاليات المنتدى لأكثر من عقد من الزمان في صورة خبرة مصرية لدعم الحوار في المنطقة العربية ، وعلى الصعيد العالمي .

أسس ومناهج العمل في الفترة

من ١٩٩٢ - ٢٠٠٤ :

- ١ - الاهتمام بتعزيز وترسيخ مبدأ الحوار باعتباره المدخل الضروري من أجل مستقبل تسوده ثقافة الديمقراطية ، وتنتشر فيه العدالة والمساواة .
- ٢ - أهمية الانفتاح على القضايا الكبرى التي تشغل العالم اليوم ومتابعتها ، بهدف الاستيعاب الذي يعد شرطاً لازماً للمشاركة الإيجابية الفاعلة .
- ٣ - توضيح الدور المحوري للفكر الديني والقيم الروحية التي يعلمها للبشرية في ضبط الأداء المجتمعي محلياً وإقليمياً وعالمياً ، والحاجة الملحة لإظهار الوجه الحقيقي للثقافة الدينية المستنيرة التي تبذ التعصب وتدعم قيم الاحترام المتبادل وقبول الآخر والتعددية والمشاركة في التنمية الشاملة والمستدامة .
- ٤ - تعزيز المشاركة البعيدة عن التمييز والتصنيف لكل ألوان الطيف المجتمعي الراغبة في الحوار ، ومد جسور الفهم المشترك بين الجميع ، ولصالح الجميع .
- ٥ - مقارنة مختلف القضايا الفكرية والاجتماعية في سياق وطني غير منغلق ، وإدراك واع للبعد الكوكبي في معالجة القضايا المحلية ، والبعد المحلي وذلك للعمل على التصدي لمناقشة القضايا الكوكبية .
- ٦ - أهمية تبنى المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية والمدنية للتوجهات الإيجابية التي يفرزها الحوار وذلك بالمشاركة الكاملة في فعالياته .
- ٧ - المساهمة في خلق جماعات تأثير يمكنها نقل قضايا الحوار وثقافته ، والخبرة الحوارية إلى رجل الشارع ، من خلال الكتابات الصحفية والأعمال الفنية وبعض البرامج التعليمية .

برامج المنتدى :

أولاً : على الصعيد المحلي :

١ - برنامج الشباب :

- ١ - ويركز هذا البرنامج على النشاط المشترك بين منتدى حوار الثقافات ووزارة الأوقاف والذي يهدف إلى الإسهام في تشجيع المقاربة والاندماج والمعايشة الإيجابية بين شباب الأئمة والقساوسة ، بالإضافة إلى إعلاميين وباحثين وأساتذة

جامعات ، وقادة المجتمع المدني من الشباب إلى جانب بعض الرموز الثقافية والفكرية مما يساهم في تقوية روابط الوحدة والانتماء بين أفراد الأمة ، ودعم عملية التبادل المعرفي والتمازج بهدف خدمة المجتمع .

وخلال الفترة السابقة والتي ناهزت الثلاث سنوات تم التعمق في قضايا التنوع الخلاق والمواطنة واستطاع المشاركون تقديم أوراق بحثية مشتركة عرضت في عدة مؤتمرات .

٢ - برنامج الأقاليم داخل مصر :

نشر ثقافة الحوار والانتشار بها إلى المناطق المختلفة خارج العاصمة مما يساهم في طرح بعض القضايا الفكرية والحوارية الملحة والتي تهتم كل منطقة بهدف تعميق لغة الحوار بحيث تنعكس آثاره على المجتمع .

وفي هذا الإطار تمت معالجة العديد من القضايا والموضوعات مثل قضية الإبداع والعنف ودور الفكر الديني في ظل المتغيرات الحالية وغيرها من الموضوعات المجتمعية .

٣ - برنامج قادة الفكر :

التركيز على الدور الريادي للعلماء المفكرين وأساتذة الجامعات والباحثين والإعلاميين وقادة المجتمع المدني باعتبارهم قادة للرأي العام والذين يجب أن تجمعهم رؤية مشتركة تجاه مختلف القضايا المجتمعية وأن يشتركوا معا في تحمل مسؤولية دعم مسيرة التطور وبناء المجتمع وتحقيق الإصلاح .

يتطلع المنتدى إلى خلق فضاء مفتوح للمبادرات والحوارات الفكرية العربية ، حول القضايا والهموم المشتركة بغية بلورة رؤية عربية أصيلة ، أو إقامة جسر لكل أشكال الحوار والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العربية وفي هذا الإطار يتم تنفيذ العديد من المبادرات المشتركة بين المنتدى ومراكز الحوار والالتقاء ببعض المتخصصين في هذا المجال من العرب .

وعلى صعيد الحوار الأوربي يهدف المنتدى إلى إتاحة فرصة للآراء الحرة والموضوعية للتواصل مع غيرها من الآراء على الصعيد العالمي بغية تعميق الصلة بين القوى الثقافية العالمية الداعية لتحقيق نضج فكري وثقافي ومجتمعي وتسعى إلى كشف الحقائق والأبعاد الثقافية المشتركة عبر الاهتمام بتسليط الضوء على القضايا المجتمعية العالمية ، وهو الأمر الذي يجعل منه بداية جادة للتواصل والحوار مع الغرب أو بداية لتكوين جسر يربط المفكرين المصريين ببعضهم وبعض وبالمفكرين من العالم

ثانياً: على الصعيد العربي والدولي :

الغربي عبر التنسيق الكامل على المستوى الداخلي وبلورة رؤية مصرية أصيلة حول القضايا المختلفة ثم التحوار مع الطرف الآخر في إطار الاحترام المتبادل وبعيداً عن التشنجات الأيديولوجية والنزعات القومية الفرعية مع الالتزام بالفكر المستنير الذي يؤمن بالتعددية والتنوع وتعميق صلة بين القوى الثقافية العالمية الداعية لإحداث نضجاً فكرياً وثقافياً ومجتمعياً وتسعى إلى كشف الحقائق والإبعاد الثقافية المشتركة عبر الاهتمام بتسليط الضوء على القضايا المجتمعية العالمية .

وهو الأمر الذي يجعل منه بداية جادة للتواصل والحوار مع الغرب أو بداية لتكوين جسر يربط المفكرين المصريين بعضهم ببعض وبالمفكرين من العالم الغربي عبر التنسيق الكامل على المستوى الداخلي وبلورة رؤية مصرية أصيلة حول القضايا المختلفة ثم التحوار مع الطرف الآخر الغربي واحترامه .

وفي هذا الصدد تم تنظيم الحوار المصري الألماني بالتعاون مع الأكاديمية الإنجليزية بمقاطعة لوكوم - هانوفر وهي واحدة من أكبر الأكاديميات العلمية المعنية بتعميق الحوار بين الثقافات (عقدت الدورة الأولى في ألمانيا في أبريل ٢٠٠٣ لبحث موضوع «المواطنة ، الدين والديمقراطية» . والثانية في الإسكندرية في سبتمبر ٢٠٠٣ لبحث موضوع «التفاعل الثقافي والاندماج والتكامل الاجتماعي» ، أما الدورة الثالثة فقد عقدت في ألمانيا في الفترة من ٣٠/٣ - ٤/٤/٢٠٠٤ وذلك في برلين ولوكوم) وكان موضوعها الدولة والمجتمع والدين . وشارك في هذه اللقاءات مجموعة مصرية وأخرى ألمانية من المفكرين والكتاب والباحثين ورجال الدين .

كما شارك المنتدى في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب (أكتوبر ٢٠٠٤) والذي استضاف العالم العربي في دورته هذه ، وعقد ندوة هناك حضرها العديد من المفكرين العرب والأجانب حول تجربة الحوار المصري الألماني . وقد حاول المنتدى من خلال هذه الحوارات تحقيق عدد من الأهداف أبرزها معرفة الآخر والتعريف بالذات الحضارية ومناقشة بعض المشكلات المشتركة مثل الدين والدولة والمجتمع .

كما عقد المنتدى حوار مصري دانماركي تمت فيه مناقشة دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة المواطنة بمختلف أبعادها وشارك فيه نخبة متميزة من قادة الفكر من الشباب من باحثين وكتاب وإعلاميين وأكاديميين ورجال دين من الجانبين المصري والدانماركي .

وحتى يصل فكر المنتدى إلى أكبر عدد ممكن من المهتمين يقوم المنتدى بنشر أعمال مؤتمراته في كتب ، مع نشر ملخصا لكل منها في كتيب مستقل باللغة الإنجليزية - كما يصدر المنتدى نشرة متخصصة يتضمن كل عدد منها موضوعا مستقلاً كالعولمة والآخر ..

وللمنتدى صفحة إلكترونية على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية
www.montadaceoss.org ، تقدم أخبار المنتدى كما تطرح بعض القضايا
للحوار .

المبادئ والدروس المستفادة من

خبرة منتدى حوار الثقافات :

أثبتت تجربة منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
من خلال الأنشطة الحوارية التثقيفية والتعليمية التي أضحت من أهم الأنشطة
الثقافية على الساحة المصرية لتواكبها مع طابع الحقبة التي نعيشها محلياً وإقليمياً
ودولياً ، العديد من المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها لترسيخ ثقافة الحوار وتعميقه
على مستويات متنوعة مثل :

- تعميق الحوار بين مختلف مكونات المجتمع المصري ، ولا سيما بين الأجيال
المختلفة .
- ضرورة مواجهة الانقسام الثقافي والفجوة المعرفية والفكرية في المجتمع وذلك
عبر الحوار مع ممثلو الثقافات الشعبية بمختلف تياراتها ، فالأمر ليس متوقفاً على
مدى اجتهادات وتأويلات النخب دون المواطنين كما أن الحوار ليس مهنة يقوم
بها المثقفين فقط .
- ضرورة ترجمة حصيلة الأفكار والتجارب المتراكمة من الأنشطة الحوارية على
أرض الواقع في صورة أعمال مشتركة تخدم المجتمع وتسهم في تغيير نظرة
المجتمع في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه تقدم ونهضة المجتمع .
- ضرورة توزيع الجهود والاهتمامات بين عدة أمور وقضايا وأطراف ، فهذا كفيل
للوصول بنا إلى طريق الإبداع التعددي الذي يقوم على الاختلاف والانتقال
من قبول الآخر إلى احترامه .
- ضرورة التأثير على المشهد الثقافي في اتجاه التحديث والتقدم من خلال بناء
شراكة مع مختلف المؤسسات الثقافية الفاعلة في المشهد المصري الراهن .
- الإسهام في بلورة رؤية عربية تجاه بعض القضايا المشتركة من خلال بناء شراكة
عربية تجمع بين الهيئات المؤمنة بالحوار ، والمثقفين المستنيرين الذين يسعون
إلى بناء الدولة الحديثة على أساس من المواطنة الكاملة (مثل حقوق الإنسان ،
المرأة ، الدين والسياسة ..) .
- ضرورة الانفتاح بثقافة الحوار على العالم الغربي وعلى الشعوب من مختلف
الثقافات بحيث يتم الجمع بينها حول قيم مشتركة مع الحفاظ على الخصائص
الذاتية .

خبرة ذاتية لأحد أعضاء منتدى

حوار الثقافات :

قدم الدكتور فوزي خليل مساعد رئيس شبكة القرآن الكريم بالإذاعة ، للمشاركين في الحوار المصري - الدنماركي ، تقريراً حول خبرته الشخصية في التعامل مع منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والمشاركة في أنشطته ، قال :

لقد مر الإدراك الذاتي عن الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بمرحلتين :

المرحلة الأولى : تكوين فكرة عامة وانطباع أولى عن الهيئة ودورها الاجتماعي بين فئات الشعب المصري ، وذلك من خلال ما ينشر في الصحف والمجلات الدورية ، وبعض الإصدارات أو النشرات التي تصدر عن الهيئة ، وتكشف عن النشاط التنموي والمشروعات الاجتماعية التي تطلع بها الهيئة ، وقد لفت انتباهي - في هذه المرحلة الأولى - أمران اتسم بهما العمل الاجتماعي الذي تنهض به الهيئة : استهداف الشرائح والفئات المحرومة ، مع الاهتمام الجغرافي بالمناطق التي سقطت سهواً من خطط وبرامج التنمية الحكومية ، وعانت من سوء توزيع الموارد ، والحرمان من الجهود العامة للتنمية ، وهي مناطق صعيد مصر ، وبذلك فإن الهيئة - في رأيي - قد سدت ثغرة في جهود التنمية المصرية ، الذي يرقى بها إلى مستوى العمل الوطني الواعي والهادف .

لوحظ أن الجهد التنموي للهيئة ، ومشروعاتها الاجتماعية تأتي في الإطار الوطني ، بمعنى أنها تستهدف القاعدة الشعبية المصرية دون تمييز طائفي من أي نوع ، الأمر الذي زاد قناعتني بموضوعية نشاط الهيئة ، وعمومية أهدافها الإستراتيجية ، ورسخ من قناعتني بأن نشاطها يأتي في الإطار الوطني العام ، الذي يزيد من تماسك القاعدة الاجتماعية للشعب المصري .

جدية المشروعات التنموية والبرامج المتنوعة التي تنفذها الهيئة ، بحيث تمثل إضافة حقيقية ونقل ملموسة لمستوى دخل الأسر والأفراد المستهدفة بهذا النشاط التنموي ، الأمر الذي أكد لدى جديدة الهيئة في نشاطها وفي تحقيق أهدافها .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة المشاركة في الفعاليات الثقافية للهيئة ، وهي مرحلة جاءت متأخرة إلى حد ما - بالنسب لي - عن مواكبة نشاط منتدى حوار الثقافات منذ نشأته في بداية التسعينات ، وإن كنت أتابع أيضاً هذا اللون من نشاط الهيئة ، من خلال الصحف والإصدارات الثقافية التي تصدرها الهيئة عن موضوعات المؤتمرات والندوات التي تعقدها .

وهذا جعلني أرحب وأبادر إلى تلبية الدعوة الأولى وما تلاها من دعوات - ما استطعت إلى ذلك سبيلاً - للمشاركة في الأنشطة الثقافية المتنوعة لمنتدى حوار الثقافات بالهيئة ، وذلك منذ سنة ٢٠٠٠ تقريباً .

ولقد أتاحت المشاركة في الفعاليات المتنوعة لمنتدى حوار الثقافات وبخاصة محور المؤتمرات العامة ومحور شباب الدعاة والقسس ، فرصة نادرة للاستفادة العلمية وزيادة الخبرة الفكرية والثقافية وتبادلها ، من خلال الحوار العلمي البناء ، وتمثل ذلك في الجوانب الآتية التي اتسم بها نشاط منتدى الثقافات .

تنوع الاتجاهات الفكرية والثقافية للمشاركين في نشاط منتدى حوار الثقافات من قادة الرأي والفكر في المجتمع المصري بل ومن خارجه ، الأمر الذي يعمق القدرة على الحوار العلمي الهادئ ، الذي ينطلق من منطق قبول الرأي والرأي الآخر ، والفكر الآخر ، وإمكانية تعايش الأفكار الإنسانية ، بل ، وجدوى التلاقح ، والتفاعل الإيجابي فيما بينها .

التنوع المهني للمشاركين في نشاط منتدى حوار الثقافات ، ما بين أساتذة جامعات من تخصصات علمية متباينة ، ورجال صحافة وإذاعة وتليفزيون ، ومن قائمين بالعمل الاجتماعي ، ونشطاء المجتمع المدني ، الأمر الذي يثرى خبرة الحوار لدى الفرد المشارك بتفاعله مع هذه الفئات المهنية المتنوعة .

تنوع المشاركين من حيث الديانة بين المسيحيين من المذاهب والطوائف المتعددة، وبينهم وبين المسلمين ، ولا شك أن هذا يتيح فرصة ذهبية لتصحيح المفاهيم ، والمعرفة ببعض الأفكار التي يجهلها كل طرف عن الآخر ، وهذا يفتح باباً واسعاً لانفتاح كل طرف على الطرف الآخر ، الأمر الذي يثرى خبرة الحوار وقبول الآخر والتعايش معه .

♦ مشاركة شباب القسس والدعاة في أنشطة ثقافية ومشاريع بحثية خاصة بهم تتيح فرصة الاحتكاك المباشر بين هؤلاء الشباب ، وقد حظيت بالمشاركة معهم في بعض الفعاليات التي تجمع بينهم وبين كبار المفكرين في المجتمع ، الأمر الذي يتيح لهؤلاء الشباب فرصة تبادل الخبرات ومنهج العمل في الدعوة والموعظة ، والقضايا المجتمعية التي ينبغي التركيز عليها في الموعظة ، وخاصة ما يتعلق بنبذ العنف والبغضاء ، وإشاعة الحب والتسامح بين أصحاب الأديان المتنوعة في المجتمع المصري ... إلخ .

وقد أتاحت المشاركة في نشاط منتدى حوار الثقافات في محور الشباب فرصة التدريب على بعض المهارات الخاصة بالحوار مثل التفاوض والتواصل الإنساني .

الانتشار الجغرافي في مناطق محلية مختلفة في أنحاء الجمهورية في ممارسة النشاط الثقافي لمنتدى حوار الثقافات ، وتكوين مجموعات عمل على أساس جغرافي، وهذا الأسلوب من أساليب العمل التي تعمق من روح التماسك والتواصل بين المشاركين ، ويشرى روح الحوار فيما بينهم .

هذه صورة موجزة لبعض جوانب الخبرة الذاتية المكتسبة من خلال المشاركة في أنشطة منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية على المستوى الوطني ، ونرجو التوفيق للهيئة في محاولتها الانتقال بالحوار من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي كى تسهم في إثراء الحوار العربي - العربي الذي يحتاجه الوطن العربي في الوقت الحاضر ، وكذا على المستوى العالمي لتصويب الإدراك الغربي المشوه عن العرب والمسلمين .

أنشطة منتدى حوار الثقافات

في الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٤

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
١٩٩٢	القاهرة	ندوة حول : دور المشاركة الشعبية فى تطوير التعليم
١٩٩٢/١١/٢٧	القاهرة	ندوة حول : الفكر الديني وتقدم المجتمع .
١٩٩٣	القاهرة	ندوة حول : الحوار القومي وأولويات قضاياها .
١٩٩٣	القاهرة	ندوة حول : الفكر الديني والمشاركة .
١٩٩٣	الساحل الشمالي	لقاء : الكنيسة بين المشاركة والاعتراب .
١٩٩٤/٧/٩	القاهرة	ندوة حول : تنشيط ثقافة المشاركة الشعبية (رأس الندوة أ.د/ حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم السابق) .
١٩٩٥/٧/٢٤	القاهرة	ندوة حول : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية (رأس الندوة الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية السابق) .

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
١٣ - ١١٩٥/١١/١٥	الغردقة	لقاء : رسالة الأديان وعصر المعلوماتية .
٤ - ١٩٩٦/٥/٦	بورسعيد	لقاء : الكنيسة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية .
١١ - ١٩٩٧/٦/١٢	الإسكندرية	لقاء حول : الاستشارة الدينية والتفكير العلمي .
١٩٩٧/٧/٨	القاهرة	ندوة حول : التعليم ودوره في الاستشارة والتفكير العلمي .
١٩٩٧/٨/٤	القاهرة	ندوة حول : الإعلام ودوره في الاستشارة والتفكير العلمي .
٢ - ١٩٩٧/٩/٤	الإسكندرية	لقاء : الاستشارة الدينية والتفكير العلمي .

(افتتح أعمال هذا اللقاء فضيلة الإمام د/ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر ، ود/ محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف واللواء محمد عبد السلام المحجوب محافظ الإسكندرية) .

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
١٩٩٧/١٢/١٢	القاهرة	ندوة حول : الإنجيليون العرب والصهيونية .
١٦ - ١٩٩٧/١٢/١٨	بورسعيد	لقاء : المصريون والوعى بالعصر (افتتح أعمال هذا اللقاء اللواء مصطفى الصادق محافظ بورسعيد السابق) .
٢٩ - ١٩٩٨/٣/٣١	الإسكندرية	حلقة دراسية : حقوق الإنسان : المسار والتأصيل .
٢٥ - ١٩٩٨/٨/٢٧	الإسكندرية	لقاء : تجديد الفكر الديني وإشكاليات التطور الحضاري .

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
٢٤ - ١٩٩٨/١١/٢٦	بورسعيد	حلقة دراسية : المنظور الديني لحقوق الإنسان - مقاربة ثقافية .
١٦ - ١٩٩٨/١٢/١٨	الزعفرانة	لقاء : تجديد الفكر الديني في إطار التجديد الثقافي .
١ - ١٩٩٩/٣/٣	أسوان	الحوار الإسلامي - المسيحي / المصري الألماني .
١٩٩٩/٣/٨	القاهرة	ندوة حول : كتاب صدام الحضارات .
٢٤ - ١٩٩٩/٣/٢٦	الإسكندرية	حلقة دراسية حول : الحق في الاختلاف .
١٩٩٩/٥/١٩	القاهرة	ندوة حول : الفكر الديني ومستقبل القيم .
٢٥ - ١٩٩٩/٥/٢٧	القاهرة	الحوار العربي الأوروبي حول التحديات الاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقتين .
٩ - ١٩٩٩/٦/١١	الزعفرانة	الندوة الأولى لمناقشة بحث : تحليل مضمون الخطاب الديني في وسائل الإعلام .
١ - ١٩٩٩/١٢/٢	الجيزة	الندوة الثانية لمناقشة البحث
١ - ١٩٩٩/١١/٢	القاهرة	لقاء : الأخلاق والبيئة والمعلوماتية .
١ - ١٩٩٩/١٢/٢	القاهرة	تحليل الخطاب الديني في وسائل الإعلام
٢٠٠٠/٤/٢٢	القاهرة	ندوة : الوطنية في عالم بلا هوية .. تحديات العولمة .
٢٠٠٠/٥/٤	المنيا	ندوة : التنوير الذي نريده .
١٠ - ٢٠٠٠/٥/١٢	بورسعيد	لقاء : الفكر الديني والعدل .
٢٦ - ٢٠٠٠/٧/٢٧	بورسعيد	لقاء : الفن والوجدان .
٢٠٠١/١٢/١٣	الإسكندرية	لقاء : التنوع وثقافة الحوار .
٢٢ - ٢٠٠١/٢/٢٤	العين السخنة	لقاء : التفكير العلمي بين الممارسات والطموحات .
٢٨ - ٢٠٠١/٣/٣٠	المنيا	لقاء : الإنسان المصري وتحديات المستقبل .

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
٢٠٠١/٤/١٩	القاهرة	لقاء : الدين والفلسفة والتنوير .
٢٠٠١/٥/٥ - ٣	الإسكندرية	لقاء : دور مكتبة الاسكندرية في دعم ثقافة الحوار.
٢٠٠١/٦/٢٩ - ٢٧	العين السخنة	لقاء : التفاعل البناء مع التنوع .
٢٠٠١/٨/٣١ - ٢٩	الساحل الشمالي	لقاء : الإبداع وأهميته وضرورته ومعوقاته .
من شهر ٢٠٠١/٧ حتى شهر ٢٠٠١/١٠	عقدت في (المنيا - القاهرة - بورسعيد - الإسكندرية)	(١٩) ورشة عمل خاصة بالبرنامج المشترك بين وزارة الأوقاف والمنتدى .
٢٠٠١ ١٣-١١ أكتوبر	الإسكندرية	لقاء : التفاعل البناء مع التنوع .. رؤية شبابية .
٢٠٠٢ ٢٩-٢٧ فبراير		لقاء : هل يتغير دور الدين في ظل العولمة .
٢٠٠٢ ٥ - ٣ أبريل	برج العرب	لقاء : موقف الواقع المصري من الحضارة الحديثة .
٢٠٠٢ ٩ - ٧ مايو	بورسعيد	لقاء : المواطنة في عالم متغير .
٢٠٠٢ ٨ يونيو	مركز صموئيل حبيب الترهة الجديدة - القاهرة	ندوة : رؤية للموقف الأمريكي في ضوء الأحداث الجارية .
٢٠٠٢ ٦ - ٤ سبتمبر	الساحل الشمالي	لقاء : ظاهرة العنف في المجتمع المصري .
٢٠٠٢ ٩ أكتوبر	القاهرة	لقاء : مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة .
٢٠٠٢ ٢٥-٢٣ أكتوبر	بورسعيد	لقاء : حوارات حول المواطنة .
٢٠٠٢ ٢٦ نوفمبر	القاهرة	ندوة : رسمية الأعمال الفنية الجيدة .
٢٠٠٢ ٢١-١٩ ديسمبر	الإسكندرية	لقاء : تحديات التنمية الإنسانية في مصر .
٢٠٠٢ ٢٦ ديسمبر	المنيا	ندوة : ظاهرة العنف في المجتمع المصري .
خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠٠٢	عقدت في (المنيا - القاهرة - بورسعيد - الإسكندرية)	(٢٤) ورشة عمل خاصة بالبرنامج المشترك بين وزارة الأوقاف والمنتدى .

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
٦ - ٨ مارس ٢٠٠٣	الإسكندرية	لقاء : المواطنة في الإعلام .
٩ - ١٢ ابريل ٢٠٠٣	لوكوم - ألمانيا	الحوار المصري الألماني الأول حول : «المواطنة والدين والديمقراطية» .
٢٠ - ٢٢ مايو ٢٠٠٣	الإسكندرية	لقاء : المصرية كمواطنة .
٣ يونيو ٢٠٠٣	القاهرة	ندوة : العقيدة والحرب بين الأزمة والواجب الوطني .
٢٥ - ٢٦ يونيو ٢٠٠٣	الغردقة	لقاء : إشكاليات التحديث في المجتمع المصري .
١٠ - ١٣ سبتمبر ٢٠٠٣	الإسكندرية	الحوار المصري الألماني تحت عنوان «التفاعل الثقافي والاندماج الاجتماعي» .
١٦ - ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣	الإسكندرية	لقاء عن التراث والحداثة : قراءة الواقع واستشراف المستقبل .
١٦ - ١٨ أكتوبر ٢٠٠٣	العين السخنة	لقاء عن الفكر الديني في عالم سريع التغير .
١٢ نوفمبر ٢٠٠٣	القاهرة	لقاء : تدعيم فكرة المواطنة .
٢ - ٤ ديسمبر ٢٠٠٣	بورسعيد	لقاء : الحوار والتفاوض الجماعي كآلية للتعايش والعمل المشترك .
١٦ - ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣	العين السخنة	لقاء : المواطنة في التعليم .
خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠٠٣	عقدت في (المنيا - القاهرة - بورسعيد - الإسكندرية)	(١٧) ورشة عمل خاصة بالبرنامج المشترك بين وزارة الأوقاف والمنتدى .
١٤ - ١٦ يناير ٢٠٠٤	الغردقة	لقاء لبحث استراتيجيات مستقبلية لمنتدى حوار الثقافات .
٢٦ - ٢٨ يناير ٢٠٠٤	بورسعيد	اللقاء الثاني (الحوار والتفاوض الجماعي كآلية للتعايش والعمل المشترك) .

تاريخ اللقاء	المكان	عنوان اللقاء
٢٠-٢١ فبراير ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة ثقافية : الفن وقضايا المجتمع .
٢٠ مارس ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : الفكر والتحديث .
٣٠ مارس حتي ٥ أبريل ٢٠٠٤	لوكوم - ألمانيا	لقاء : الدولة والمجتمع والدين أثر التحديث .
٣٠ أبريل ٢٠٠٤	الإسكندرية	ندوة : ثقافة التحديث وإرادة التغيير .
٥-٧ مايو ٢٠٠٤	الإسكندرية	لقاء : إشكاليات التحول الديمقراطي والتحديث في مصر : قراءة الواقع واستشراف المستقبل .
١١ مايو ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : البنية الثقافية المصرية والإصلاح .
١٠ يوليو ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : الفقر والبطالة .
١٢ يوليو ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : حرية التعبير .
١٧ يوليو ٢٠٠٤	إسكندرية	ندوة التغيير في مصر : آفاق ومعوقات .
٢٠٠٤/٩/٢ - ٨/٣١	إسكندرية	لقاء : الإنسان المصري وتحديات المستقبل .
٧-٩ سبتمبر ٢٠٠٤	إسكندرية	لقاء : الحوار وكيفية إدارة الاختلاف .
٩ أكتوبر ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : التنشئة الاجتماعية والتغير القيمي .
٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان .
٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤	القاهرة	ندوة : نحو رؤية إيجابية تجاه القوة الفاعلة في المجتمع الأمريكي .
خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر نوفمبر ٢٠٠٤	عقدت في (المنيا - القاهرة - بورسعيد - الإسكندرية - أسيوط)	(٢٨) ورشة عمل خاصة بالبرنامج المشترك بين وزارة الأوقاف والمنتدى .

ونستنبط من كل ما سبق أن منتدى حوار الثقافات كما عرضنا يسعى من خلال برامجه المتنوعة إلى محاولة إحداث تغيير في بعض أنماط الثقافة ذات الرؤية الدينية المحدودة بشأن بعض القضايا المجتمعية ، وقبول الآخر والتعايش معه ، ودعم ثقافة التحديث والتعددية والتسامح ، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية من خلال مشاركة أساتذة الجامعات والإعلاميين ورجال الدين ونشطاء المجتمع المدني معا في برامجه ، وكذا العمل مع المرأة والشباب وبحث قضاياهم ، والعمل على قبول الرأي والرأي الآخر ، وإحداث التقارب والاندماج بين شباب الدعوة والقسس ، ومن خلال ذلك يمكن القيام ببرامج مشتركة في مجتمعاتهم المحلية .

لعلنا نكون قد وفقنا في إيضاح أهمية وضرورة حوار الثقافات لعلنا اليوم وفي إبراز قيمة الحوار في حياتنا اليومية داخل الأسرة والمدرسة والمسجد والكنيسة والحزب والنادي وغيرها من مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية ، فتكون قاعدة أساسية ننطلق منها نحو بناء جسور تربط الثقافات وتدعم علاقاتها وتعاونها على احترام خصوصية وهوية كل ثقافة منها ، إلى جانب استعداد كل ثقافة للفهم والإدراك عن الثقافات الأخرى ، والاستفادة من خبراتها نحو عالم أفضل يؤكد مبادئ العدالة والسلام واحترام التنوع والتعددية وتكافؤ الفرص للجميع بلا تمييز والبعد عن الهيمنة السياسية والثقافية والاجتماعية في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها عالمنا اليوم .

- ماجستير في الإدارة - جامعة هارفارد - الولايات المتحدة ١٩٩٢
- حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية فى القانون من جامعة سانت فرانسيس إكسكافير بكندا ٢٠٠٤
- هو مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، وهي مؤسسة رائدة في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي ، تعمل منذ أكثر من نصف قرن في خدمة المجتمع المصري بدون تمييز ومن ضمن برامجها :
منتدى حوار الثقافات الذي يجمع نخبة من الخبراء والشباب في مجالات الحياة المتنوعة لتشجيع وتعزيز ثقافة الحوار والتعددية وقبول الآخر والذي ركز مؤخراً على الحوار مع الشعوب الأوروبية لتفعيل حوار الثقافات .
- فالمؤلف له خبرة طويلة في هذه المجالات وهو يكتب من خلفية هذه الخبرة المميزة وهو عضو بمجموعة من الهيئات والمنظمات غير الحكومية المصرية والدولية :
 - * عضو مجلس أمناء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .
 - * عضو لجنة المشاركة السياسية للمجلس القومي للمرأة .
 - * عضو المجلس المصري للشئون الخارجية .
 - * عضو مجلس إدارة هايتات فور هيومانيتي الدولية